

الاقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962

• توفيق صالح

• جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة Majdskikda21000@gmail.com

تاريخ النشر : 2018/10/04

تاريخ القبول : 2018/07/13

تاريخ الارسل : 2018/06/06

الملخص :

يعالج هذا المقال الاقتصاد الرأسمالي بمنطقة سكيكدة خلال الفترة الاستعمارية ، لأنه يدرس إحدى المراكز التي نشط فيها التعمير الأوروبي والاستغلال الفلاحي الاستعماري ، خلال فترة الاحتلال الفرنسي لها بين سنتي 1838 - 1962 .
جاءت هذه الدراسة لإلقاء الأضواء على طبيعة الاقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الفترة الكولونيالية بحيث يتناول مسألة الاستغلال الزراعي الفرنسي بإقليم سكيكدة الذي شهد توسع استيطاني واسع بسكيكدة ونواحيها .
يعتبر موضوع الاقتصاد الكولونيالي بالقرى الاستيطانية المقامة بسهول أودية الزمامنة والصفصاف في منطقة سكيكدة نموذجا ، من الموضوعات التي تعالج جزء من تاريخ الجزائر الاستعماري بكل أبعاده .
الكلمات المفتاحية : الهجرة الأوروبية ؛ منطقة سكيكدة ، قوانين عقارية استعمارية ، سهول وادي الصفصاف ، القرى الاستيطانية

The agricultural economy in the Skikda region during the colonial period 1862-62

Astract: This article deals with the capitalist economy in the region of Skikda during the colonial period, because it studies one of the centers in which the European reconstruction and exploitation of colonial peasant, during the period of French occupation between 1838-1962.

This study examines the nature of the agricultural economy in the Skikda region during the colonial period. This article deals with the issue of French agricultural exploitation in the Skikda region, which witnessed extensive settlement expansion in Skikda and its surroundings.

The colonization of the settlement villages established by the plains of the Zeramna, Safsaf valleys and the willows in the Skikda region is one of the topics that deals with part of Algeria's colonial history in all its dimensions.

Key Word: European Migration; Territory Skikda; Valley Plains Safsaf, Colonization Villages.

مقدمة:

قام الاستيطان الأوروبي على الهجرة، وهي ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بالظروف السياسية والاجتماعية الديموغرافية والطبيعية وتضاعفت في بداية النصف الثاني من القرن 19م نتيجة المتغيرات الاقتصادية والسياسية، وتعد الجزائر من أهم الحقول الخصبة للهجرة في شمال إفريقيا التي لها علاقة بنجاح البرجوازية في أوروبا الأمر الذي أدى إلى البحث عن مواطن نفوذ خارجية للتصدير والمصادر.

كانت سنة 1830 بداية قوية للهجرات الأوروبية، وهدفها البقاء في الجزائر، فظهر المستوطنون بجانب المواطنين. ولهذا التوسع المدني مخططون ومنفذون، فرنسيون وأوروبيون، إذ انطلق هذا التوسع من فكرة مفادها (إن الأراضي غير الأوروبية تعد مناطق خالية من الحضارة، فهي ملائمة للاستعمار)، وكانت وراء تنفيذ هذه الفكرة مدارس كثيرة، منها المدرسة الألمانية التي تعتمد على مبرر المجال الحيوي.

ولتشجيع الهجرة الأوروبية نحو المناطق الساحلية، أقامت سلطات الاحتلال الفرنسي مراكز عمرانية، تم مصادرتها من أصحابها الأصليين لتقدم للجاليات الأوروبية الرغبة في الاستقرار بالجزائر⁽¹⁾، وتم نقلهم نحو مناطق الاستيطان المخصصة لهم للاستقرار في أحياء المدينة المنجزة على النمط المعماري الأوروبي من قبل الجيش الفرنسي أو في الأرياف، حيث وفرت شروط نجاح الاستيطان الفلاحي، الأمر الذي ساعد على تشكل طبقة إقطاعية أوروبية في الريف لها ملكيات واسعة، بينما في المدن ظهرت طبقة برجوازية أوروبية مهيمنة بالجزائر⁽²⁾.

وحاولت السلطة الفرنسية أن توطن في الجزائر أعدادا كبيرة من الجاليات الأوروبية في محاولة تحويل الجزائر إلى مستعمرة توطن أو حتى امتداد لفرنسا عبر البحر، ولم يكن هذا الاستيطان مجرد الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة والغابات بل الواقع كان أعمق من ذلك، إذ كان الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين هو المظهر المادي الواضح للاستيطان، وهو في واقع الأمر جوهر السياسة الفرنسية في الجزائر نتيجة بصماته

الواضحة في الجزائر، بحيث ظلت العلاقة التأثيرية بين الاستيطان من جهة، والتشريع، والسياسة الأهلية من جهة أخرى⁽³⁾.

يتحدد موضوع هذا البحث في دراسة العمران الريفي بمراكز وادي الصفصاف بمنطقة سكيكدة، وهي إحدى دوائر عمالة قسنطينة إبان الفترة الاستعمارية، ويتضمن دراسة تاريخية للخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية للمنطقة، الواقعة في الشمال القسنطيني، والتعرف على أنماط التوزيع المكاني للمراكز الاستيطانية بأودية الصفصاف والزمامنة والعوامل المؤثرة في تمركز هذه القرى الفلاحية المخصصة للمستوطنين المزارعين الفرنسيين، مع توضيح ما واجهه الاستيطان الريفي من مشكلات في بدايات الاستقرار، بالإضافة إلى دراسة وضعية الأهالي في قرى المنطقة، لهذا نتساءل عن الأهمية المجالية لأودية المنطقة، وما هي أشكال التدخل الاستعماري فيها؟ وما أهمية إنجاز مشروع سد زردازة بالنسبة للمراكز الاستيطانية الفلاحية؟ ما هي طبيعة أنماط الإنتاج الاقتصادي لهذه القرى الاستعمارية؟

ظهرت أسطورة الأراضي الشاغرة التي أرادت فرنسا استصلاحها وزراعتها، حيث لجأت إلى طرق أخرى للسيطرة على أراضي جديدة كالإيجار أو البيع الصوري، عن طريق تطبيق مرسوم 1844 الذي جعل الوثائق العرفية وثائق رسمية، كذلك القرارات الصادرين عامي 1846 و1863.

وشكلت منطقة (قسنطينة، عنابة، وسكيكدة) إحدى المناطق التي عرفت إقبالا كبيرا من المهاجرين الأوروبيين، خاصة خلال السنوات الممتدة من 1845-1850، حيث تضاعف عددهم من 11507 فرد نهاية عام 1846 إلى 24672 فرد في 31 ديسمبر 1850 ليصل نهاية عام 1851 إلى 27382 مهاجر ليكونوا نهاية عام 1856 حوالي 33979 فرد⁽⁴⁾، وبدورها ظلت مراكز نواحي سكيكدة في تزايد مستمر وهذا ما يبينه إحصاء عام 1860⁽⁵⁾.

وتحول بؤس الأهالي الذين فقدوا أراضيهم إلى سخط تمثل في استمرار المقاومة الشعبية في شكل ثورات، ليستغل الفرنسيون الجهاد للاستيلاء على الأراضي، كذريعة

لمصادرة أراضي القبائل الثائرة وذلك عن طريق مجموعة تشريعات جائرة التي لم تكن الهدف منها تنظيم الملكية العقارية بقدر ما ترغب في الاستيلاء على أخصب الأراضي لتوزيعها على المستوطنين الذين ظلت أعدادهم في تزايد مستمر.

النشاط الزراعي الرأسمالي بسهول منطقة سكيكدة:

أنشأ النظام الكولونيالي في الجزائر مؤسسات اقتصادية ومالية مثل بنوك القرض الفلاحي ودار الفلاحة التي تعمل على نشر وتمركز المعمارين بالمناطق الفلاحية ذات المردود الجيد⁽⁶⁾ ووجهت السياسة الفلاحية لخدمة المصالح الاستعمارية مسخرة في ذلك الثروات المتاحة⁽⁷⁾، حيث استفادت الملكيات الزراعية الواقعة بحوزة كبار الملاك الأوروبيين في المناطق الأكثر خصوبة من البلاد من تقنيات الاستثمار الحديثة، بينما جُزئت معظم ملكيات المسلمين ونتج عنه تباين واضح بين مردود أراضيهم مقارنة بأراضي المستعمرين⁽⁸⁾.

قرر وزير الحربية الفرنسي الماريشال ماك ماهون منح 12000 هكتار للاستيطان الأوروبي بين فيليب فيل - سكيكدة والحروش، على الضفة اليمنى للوادي المحادي بني مهنة، وحصرت القبيلة كاملة وجمعت في الضفة اليسرى للوادي، وهذا بعدما كانت بني مهنة تنتشر على امتداد 40000 هكتار، بتعداد سكاني يقدر 2272 فرد عام 1845 تاريخ بداية عملية الحصر الذي امتد لغاية سنة 1847 وتجدد سنوات 1854-1855 الذي من هم مبرراته تأسيس الملكية الفردية على الأراضي المتبقية للأهالي بعد حصرهم⁽⁹⁾.

عرفت سكيكدة في عهد نظام المملكة العربية صدور المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 10 ديسمبر 1860 الذي يمثل عودة الحاكم العام بصلاحيات كبيرة حيث أن منطقة قسنطينة تنتظر بقلق القرار الذي سيصدر عن الإمبراطور نابليون الثالث بالمجلس العام.

ويتكلم بجرأة ممثل سكيكدة النائب لستيبودوي Lestiboudois (تكوين إمبراطورية عربية في ظل فرنسا l'Abri de la France، والجزائر لفرنسا، وللجزائريين كل امتيازات الفرنسيين)، بعد سنة من ذلك، يقول أيضا: (ما نطلبه هو تكوين منطقة مدنية واسعة حول المؤسسات الأوروبية وخلق باستعجال السكك الحديدية والموانئ).

سمحت سهول الزرامة والصفصاف في استقرار المعمرين الأوائل وتوفير احتياجاتهم من الأراضي الفلاحية بمحيط سكيكدة التي يرغبون في استغلالها يتجلى ذلك في ارتفاع عدد سكانها⁽¹⁰⁾.

بعدها واصلت الإدارة الاستعمارية في توجيهها بين سنتي 1859 و1860 نحو مناطق قاسطون فيل (صالح بوالشعور)، روبيير فيل (أمجاز الدشيش)⁽¹¹⁾، وسان شارل (رمضان جمال)، الحروش وهي بلديات كاملة الصلاحيات بموجب مرسوم 22 أوت 1861. وبعدما صودق على قرار سيناتوس كونسيلت الذي يعترف للقبائل والأعراش بملكية الأراضي المستقلة بصفة دائمة وتقليدية، ويأمر بتحديد أراضي القبائل وتقسيمها إلى دواوير.

ودافع ممثل المعمرين بارو⁽¹²⁾ للمصادقة على هذا القانون، على أمل تغيير وضع المجتمع المحلي خاصة بعد تغير الإدارة عقب انتفاضة أولاد سيدي الشيخ.

ومنح الحاكم العام ماكماهون سلطة أقوى مما سمح بعودة النظام العسكري بموجب المرسوم المؤرخ في 7 جويلية 1864 وضع والي عمالة قسنطينة تحت أوامر حكم قائد الوحدة الجنرال بيريقو، حيث حددت مساحة المدينة من جديد، ولكن هذه القرارات أغضبت سكان منطقة سكيكدة.

وفي دورة المجلس العام في 1864 قرر الإمبراطور نابليون الثالث القيام برحلة طويلة إلى الجزائر بتاريخ 03 ماي 1865، ووصل إلى سكيكدة في 28 ماي 1865⁽¹³⁾، حيث أكد على اهتمامه بتطور مدينة سكيكدة، ثم طالب من زعماء العرب ضرورة موالاتهم لفرنسا⁽¹⁴⁾.

وفرضت السلطة الاستعمارية أفكارها الاقتصادية ونصوصها التشريعية على المجتمع الجزائري حيث طرحت مبدئين غريبين هما: حرية التصرف في الأرض وحرية المعاملات بالنسبة للمعمرين واستعملت النهب والمصادرة والاستيلاء على الأرض والممتلكات،

وكان النظام الفلاحي والاقتصادي عامة الذي نقلته فرنسا إلى الجزائر قد أحدث تغييرا جوهريا حتى في نمط التفكير⁽¹⁵⁾.

وإذا كان الوضع يتحسن باستمرار بالنسبة للأوروبيين نتيجة تزايد استثماراتهم وتضاعف قيمة الأراضي بفضل الري والزراعات الغنية، فإن الإنتاج الجزائري تراجعت نسبته بين سنتي 1911 و1953.

وكان هذا التراجع يزداد مأساوية بقدر ما يتزايد الضغط السكاني بعد اختلال التوازن الديمغرافي لمصلحة الشعب المسلم، وأنه كانت هناك أقلية تزداد ضآلتها العددية ولكنها دوما مهيمنة اقتصاديا.

دفع الوضع المتردي المهمشين إلى الهجرة الريفية وجعل الفلاحين الفاقدي الأرض يتجهون إلى الميتربول الفرنسي أو إلى المدن الجزائرية بحثا عن العمل⁽¹⁶⁾.

كما شاركت المؤسسات المالية في حركة تطور القروض المستثمرة في الجزائر باعتبارها ضرورية؛ إذ أن القطاع الاقتصادي الأوربي يعتمد على القروض، ونجد أن الزراعة في الجزائر أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية تعيش على القروض التي فاق حجمها القروض المستثمرة في فرنسا ونتيجة للحاجة الدائمة، فقد سمح القانون الصادر في 31 ديسمبر 1925 بإنشاء بنك جزائري للقروض الزراعي⁽¹⁷⁾.

وتأثر الجزائريون من سلبيات الاقتصاد الجزائري الذي كان له انعكاسات على وضعهم المعيشي، ولم تكن للسلطات الفرنسية الرغبة في تكوين عمال من الأهالي وتأهيلهم لتحقيق الاستغلال في الميدان الفلاحي المرتبط بالقطاع الصناعي عبر الزراعة التجارية⁽¹⁸⁾.

زراعة الكروم والحوامض بسهول بمنطقة سكيكدة:

بدأ اهتمام الكولون بزراعة الكروم مبكرا، ونجد في إقليم سكيكدة بعض المساحات المنعزلة بني مالك مثلا، وفالي عام 1846، حيث ثبت تجاحه رغم قلة المساحة المخصصة

ليرتفع إلى 62 هكتار عام 1851، ثم إلى 106 هكتار، بدائرة سكيكدة عام 1854، أغلب متواجدة بقرية فالي، يمتلك المزارع قريما (Grima) لوحدة 20 هكتار، وفي عام 1865 سكيكدة تتوفر على 315 هكتار تنتج 4935 هكتولتر من الخمر، وظهرت زراعة التبغ بسانت أنطوان حيث تم إنتاج السجائر خاصة بعد تشجيعهم عن طريق مرسوم 15 أكتوبر 1853 شراء المنتوجات من الحكومة لمدة ثلاث سنوات وثم أنجز نيلي مصنع في عام 1855، وفي عام 1863، لكن نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة اليد العاملة ينتجون القطن على مساحة 54 هكتار.

وترتب عن الاتصال بالاقتصاد الرأسمالي الفرنسي ارتفاع الأسعار، ولم يستفد منها الفلاح الجزائري، بحيث لم يتهيا ماديا إلى هذا الانتقال الإجباري، مما أدى إلى اختلال توازن الإطار الاجتماعي القديم⁽¹⁹⁾.

إن معظم المستوطنين الأجانب الذين قدموا إلى الجزائر من حوض البحر المتوسط كانوا فقراء لا يملكون الأموال الضرورية لإنشاء مشاريع تجارية أو صناعية لهذا اتجهوا إلى الزراعة وطلبوا من السلطات الفرنسية التي وفرت الأراضي لمصلحة المستوطنين مع تقديم القروض المالية لهم⁽²⁰⁾.

وازدادت الملكيات الكبرى التي تستخدم الآلات على حساب الملكية الأوروبية المتوسطة والصغيرة، ومن جراء ذلك تراجع عدد المالكين ونقص شبه المزارعين والمستأجرين وتراجعت نسبة العمال والموظفين في جميع الأراضي، على الرغم من التجديد الذي شهدته الزراعة الأوروبية من سنة 1930 إلى 1954 بعد تدعيم عملية الإنتاج بسياسة القروض وبرنامج الري الواسع⁽²¹⁾.

وزودت الحكومة الفرنسية الوافدين الأوروبيين بآلات فلاحية وعملوا على إقامة مراكز وقرى استعمارية، وشقوا الطرق وبنوا الجسور، وكل ذلك من أجل تدعيم حركة الاستيطان⁽²²⁾.

إن النشاط الاقتصادي الأساسي الذي كان سائدا في منطقة سكيكدة الذي يعتمد عليه أغلب الجزائريين في معاشهم وحياتهم اليومية قبل الغزو الفرنسي- هو القطاع الفلاحي، هذا على اعتبار أن معظمهم يقطنون الأرياف ويمارسون الزراعة المعيشية وتربية المواشي وذلك لأن الجزائر بلد زراعي أساسا، وأراد الاستعمار الفرنسي منذ بداية احتلاله لسكيكدة تشجيع الاستيطان الأوربي الزراعي⁽²³⁾.

سهلت القوانين والإجراءات الاستعمارية على المعمرين عملية السطو على ممتلكات الجزائريين وجعلتهم يتحكمون في أجود الأراضي الزراعية، ومن ثمة عمد المعمرون إلى تغيير النمط الزراعي في الجزائر، فأنتجت المزارع التي كانوا يستغلونها المحاصيل التجارية الموجهة للتصدير مثل الكروم خاصة بعد هجرة المزارعين الفرنسيين إلى الجزائر للاستفادة من الظروف الطبيعية الملائمة والتسهيلات التفضيلية العقارية والمالية التي توفرها لهم سلطات الاحتلال لتعويض ما خسروه في فرنسا⁽²⁴⁾، بعد تقلص مساحة الأراضي المزروعة في فرنسا من 2429000 هكتار عام 1875 إلى 1817000 هكتار، حيث تعرضت مناطق زراعية بالكامل للخراب، والكارثة الزراعية التي أصابت زراعة الكرمة في فرنسا خاصة بعدما فتكت حشرات الفيولوكسرا بالمساحات المزروعة كروم بفرنسا، ولهذا ارتفعت المستوردات الفرنسية من النبيذ من 100 ألف هيكتو لتر عام 1870 إلى 12658000 هيكتو لتر عام 1888، ولأهمية زراعة الكروم بالنسبة للمعمرين الفرنسيين بالارتباط مع إنتاج النبيذ لتزداد ارتباط هذه الزراعة بالصناعة، ونتيجة أن الجزائر عوضت العجز للكرمة في أوروبا، والفائدة التي تجنيها الخمور، بدأ مندوبو عدد من كبار المؤسسات الفرنسية بالتوافد على الجزائر، بهدف تأمين كميات النبيذ المتوفرة، وبأسعار مريحة جدا.

وهذا ما وفر فرصة تجارية للمعمرين فحققوا ثروات هامة من تصدير منتجاتهم الفلاحية مما يعكس طبيعة الاقتصاد الكولونيالي الذي يركز على تحقيق الأرباح من خلال تطوير الإنتاج التجاري⁽²⁵⁾ بدلا عن المحاصيل المعيشية. وإذا كانت مردودية

المستثمرات الأوروبية مرتفعة، فإن مردودية أراضي الفلاحين الجزائريين جد منخفضة، يرجع ذلك إلى نوعية تربة الأراضي التي بقيت في حوزة الفلاحين الجزائريين، فهي أقل جودة من الأراضي التي استولى عليها المعمرين، كما أن أغلب مزارع الجزائريين تقع في المناطق الجبلية وليس لهم إمكانيات الري الحديثة ويفتقدون للخبرة لاستخدام الوسائل العصرية والتمويل، مما انعكس سلبا على المحصول والمردودية، ونصيب الفرد الجزائري من الأرض.

ونجد أن الزراعة المحلية تنقسم إلى قطاعين متميزين اقتصاديا واجتماعيا، فالقطاع الأول وهو الأوروبي الحديث الذي يهيمن على أجود الأراضي الزراعية ويستعمل التقنيات الحديثة ومصادر التمويل الكبيرة التي توفرها السلطات الفرنسية وأنظمتها المالية ونتيجة لذلك حقق المعمرين معدلات إنتاجية عالية ومداخيل مرتفعة من المحاصيل التجارية والصناعية، وبالتالي الحصول على ثروات ضخمة، وأما القطاع الثاني فهو قطاع تقليدي يستغل فيه الفلاحون الجزائريون أراضي فقيرة وبوسائل بسيطة وكان مردودها ضعيفا، لأن أغلب إنتاجها من المحاصيل المعيشية الموجهة للسوق الداخلية ذات التبادل الضيق والمحدود واقتصرها تقريبا على المستهلكين الجزائريين الفقراء، إلى جانب بعض المحاصيل التجارية أو المواشي التي يتحصل عليها المعمرين بأسعار السوق الجزائرية، حيث يقومون بتصديرها للحصول على أرباح إضافية⁽²⁶⁾ وذلك ما يفسر انخفاض دخل الفلاحين الجزائريين مقابل ارتفاع مداخيل المزارعين الأوروبيين⁽²⁷⁾، وهذا ما عمق الهوة بين المجتمعين في القطاعين الاقتصاديين الأوروبي والأهلي⁽²⁸⁾.

تمكنت الجمهورية الثانية أن تحدث توازنا بين العنصر الفرنسي والعنصر الأوروبي⁽²⁹⁾، بعدما اعتمدت السلطة الفرنسية على الاستيطان الرأسمالي الواسع، ولهذا أصدرت مجموعة قرارات منها قرار 16 أفريل 1851 الذي يعيد تنظيم كيفية منح أراضي

الدولة⁽³⁰⁾ مما منح الإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش، أراضي القبائل المشتركة من أجل المنفعة العامة أو مصلحة الاستيطان⁽³¹⁾.

وعمل الرأسماليون الفرنسيون على الحصول على الامتيازات بدون مقابل معتمدين على الدعاية لتشجيع رؤوس الأموال على الهجرة إلى الجزائر⁽³²⁾، لذا استجابت حكومة الإمبراطور نابليون الثالث لمطالب الرأسماليين المتروبوليين، بمنحهم 50 ألف هكتارا بين عامي 1860-1864 ومنح 160 ألف هكتار من غابات المنطقة الممتدة بين سكيكدة وعنابة لثلاثين من أصحاب النفوذ في باريس⁽³³⁾، لأن نابليون الثالث أقرب إلى منطق الرأسمالية المتطورة على النمط الأمريكي بسبب تأثره بأفكار سان سيمون التقدمية⁽³⁴⁾.

وفي الوقت نفسه نقلت المئات من المساجين من معارضي نظامها من الجمهوريين نحو الجزائر، وشمل الاستيطان كذلك عناصر من الفئات الأوروبية غير فرنسية⁽³⁵⁾، وتخرج ملكية العقارات من أيدي الأهالي بقوة السلاح أو بقوة القانون أو بقوة الإغراء⁽³⁶⁾.

وعرفت الجزائر قدوم مهاجرون فقراء من أوروبا، يبحثون عن العمل والعيش في الجزائر ولا يتوفرون على أموال تساعد على الاستثمار، ولهذا خصصت لهم الدولة الفرنسية أموالا ضخمة لاستثمارها في بناء الطرق والمسكن والمدارس وشراء الأجهزة والمعدات الفلاحية، ومنحهم أراضي مجانية لاستغلالها، بينما تعرض العنصر البشري الجزائري للتهميش ليجد نفسه في خدمة الأوروبيين⁽³⁷⁾.

فبعد الجمود الذي شهده المجال الريفي في القوة المنتجة، استطاع الاحتلال الفرنسي التحكم فيه وتغيير صورته وإعادة الحيوية إلى القطاع الاقتصادي، مما سمح بظهور بنيات فلاحية تتحكم فيها علاقات إنتاجية رأسمالية موجهة أساسا لتلبية حاجيات السوق الخارجية.

ويعتبر وادي الصفصاف كنموذج تهيئة للاستغلال المكثف للزراعة إبان المرحلة الاستعمارية، فبعدما كان المجال تقريبا مهجورا تغمره المستنقعات يشغل عموما كمراعي للحيوانات⁽³⁸⁾.

تركزت التدخلات الاستعمارية بصماتها عن طريق خلق نوع من النمو الاقتصادي الفعال المخصص للمعمرين صاحبه عمليات استصلاح وتغير في نظام الاستغلال واستعمال تقنيات حديثة في الاستخدامات الفلاحية للأرض⁽³⁹⁾، ويقوم هذا النظام على امتلاك الأرض واستغلالها لفائدة المعمرين مما أكسب المشروع الاستعماري طابعا فلاحيا قوامه المستعمرات الزراعية التي بلغ عددها 928 قرية أو تجمعا زراعييا أوروبا بين سنتي 1830-1929، أدى إلى تسارع الاستغلال الفلاحي الأوروبي بالجزائر.

انتهج الفرنسيون سياسة زراعية تعتمد على تقديم المساعدات للمزارعين الأوروبيين لاقتناء الآلات الحديثة من المصانع الفرنسية، وأجريت تجارب على التربة لتحسين نوعية الإنتاج وكميته، وتمت دراسة خريطة الأمطار بالجزائر حتى تتلاءم نسبة التساقط ونوعية المحاصيل، مع التربة العميقة⁽⁴⁰⁾.

الزراعة الأهلية التقليدية بمنطقة سكيكدة:

بعد الاستيلاء على الأراضي الخصبة أصبح الأهالي يسكنون في الأراضي الفقيرة ذات مردود ضعيف، وهذا ما أثر على أوضاعهم المعيشية⁽⁴¹⁾، ونتيجة لذلك تحول المالكون الشرعيون إلى عمال بأجور زهيدة أقرب إلى السخرة وإلى الخماسين لدى المستوطنين المستولين على أراضيهم⁽⁴²⁾، لهذا تأثر السكان المسلمون الذين كانوا يشكلون أغلبية سكان المنطقة بأهداف النظام الاستعماري.

امتد مجال التملك العقاري بإقامة عدة مالكين بالمدينة وحسب تراكب مناطق إنتداب السكان الحضريين، وتجميع المنتوجات الفلاحية وتوزيعها، إلا أن أشكال العلاقات التقليدية بين المدن والأرياف، تغيرت بعمق مع مرور الزمن، أحدثت معها أثر كبير في إقليم

سكيكدة، حديث العهد بالتحضر، وتجمعها في ثنائية تدرس من ناحية، علاقات المدينة بالريف من النمط التقليدي كانتداب السكان الحضريين والتملك العقاري للحضر وتجميع المنتوجات وتوزيعها من قبل المدينة⁽⁴³⁾.

إن توزيع القبائل إلى دواوير، وتجميع السكان المنتمون إلى عدة قبائل داخل دوار واحد، سمح للجماعات الخاضعة للإدارة بالمتاجرة بالأرض لصالح الدولة والأفراد، وأكدت التجربة بالنسبة لمنظري الاستعمار، أن تطبيق مرسوم مجلس الشيوخ الصادر في 22 أبريل 1863 الذي حدد أراضي القبائل والدواوير وشجع استمرار حالة الشيوع الزراعية غير المنتجة في نظر المعمرين والمولدة للبؤس التي تلتها مرحلة الاحتلال النهائي للملكية الفردية حسب تقرير وارنيي في 4 أبريل 1873⁽⁴⁴⁾.

وفرت السلطة الفرنسية مبالغ ضخمة لرفع مستوى معيشة المستوطنين الأوروبيين وخدمة اقتصادهم، وإيجاد الهياكل الضرورية لإنجاح مشاريعهم، بينما بقيت أوضاع الجزائريين الاقتصادية على حالتها المزرية⁽⁴⁵⁾.

وأصبح غالبية الجزائريين يعيشون على أراضي فقيرة مما أجبر قسما كبيرا منهم تحت وطأة الحاجة للعمل في مزارع المعمرين كأجراء في أراضي كانوا يملكونها⁽⁴⁶⁾، ولم يتوقف نزاع الملكية العقارية من يد الجزائريين وتحويلها للمعمرين تماما، واعتبرت المراعي أرض موات، وأن كل ملك مشترك هو بالضرورة مشاع، وأن كل أرض تحمل عددا من الشجيرات هي غابة عمومية، وبهذه الطريقة حولت لنشاط المعمرين بعد أن طردت منها أصحابها أو المتصرفين فيها⁽⁴⁷⁾.

وأحدثت القوانين الفرنسية الصادرة منذ عام 1844 تغييرا في ملكية الأراضي من أصحابها الشرعيين إلى المعمرين وأصحاب الربا والاحتكار الأجانب، مما انعكس على ظروف الفلاحين المعاشية⁽⁴⁸⁾.

واتخذت السلطات الفرنسية إجراءات جديدة لتقليص ملكية الجزائريين، بحيث كانت للقوانين العقارية التي وضعت خلال سنوات (1851-1863-1865-1873-1887-1897) التي فتحت ثغرات كبرى في ممتلكات الخواص وممتلكات الشمل⁽⁴⁹⁾.

وارتبط الاقتصاد الزراعي الأوربي بالجزائر بالاحتلال العسكري وسياسته، حيث قام في أول الأمر على فكرة الفتح بالبندقية والمحراث، حيث تمكن المزارعون الأوروبيون من تحقيق النجاح على حساب غالبية الجزائريين، وهي حصيلة طبيعية لعملية استعمارية مندرجة ضمن إحياء فكرة الرومنة، وبذلك سائر الاقتصاد الأوربي في الجزائر تطور الاستعمار الفرنسي، فارتبط هذا الاقتصاد بعملية الاستعمار ومبادراته، مع دمج اقتصاد الجزائر بالاقتصاد الفرنسي وجعل السوق الجزائرية حكرا على الفرنسيين بفعل القانون الجمركي الصادر في جانفي عام 1851 وتشجيع الاستثمارات المالية في الجزائر⁽⁵⁰⁾.

وأخذت الفئة الأوروبية على عاتقها الإبقاء على مطالبها وهيمنتها وتحقيق التوسع الكولونيالي ولذلك اعتبرت ثورة 1848 في فرنسا فرصة لهم لتوسيع سلطاتهم المدنية على حساب العسكريين، ثم رحبوا بسقوط الإمبراطورية الثانية، وأنشأوا لجان السلام العام بغية تكريس سيطرتهم وتوسيع الاستعمار⁽⁵¹⁾.

كانت عمليات المصادرة والطرده من الأرض نهجا متبعاً في كل العمليات العسكرية الموجهة ضد القبائل التي تقف في وجه الفرنسيين، وبلغت عمليات المصادرة أوجها مع ثورة المقراني التي عمت أغلب مناطق الشرق الجزائري، لذلك عمدت السلطات الفرنسية إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأرض قدرت 204933 هكتارا منها 121827 هكتارا بعمالة قسنطينة⁽⁵²⁾، وتوسعت استفادات المستثمرين الكبار في عهد الإمبراطورية الثانية ومعها ازدادت ممتلكات المحتكرين والشركات، وبعد القضاء على ثورة الرحمانيين صدرت عدة قوانين عقارية ترمي إلى توسيع رقعة أراضي الأوروبيين، فسنت السلطات الفرنسية قوانين متتالية خلال سنوات 1873 و1887 و1897 و1926، فتوسعت بموجبها ملكيات المعمرين

الأوروبيين بشكل سريع، وتوسعت أراضي المستعمرين بالجزائر وشملت أغلب الأرض الخصبة كسهلي الزمانة والصفصاف بمنطقة سكيكدة.

وينتمي القطاع التقليدي إلى نوع ما قبل الرأسمالي الذي يخضع بشكل كبير للظروف الطبيعية ولهذا يعرف اختلالات من فترة لأخرى. ورغم أهميته من حيث ضمانه لمعاش أغلب السكان الجزائريين ومشاركته في التجارة الخارجية بمنتجاته الزراعية والحيوانية في التصدير، لم يعمل الاستعمار على تطويره، بل كان يعارض تحسينه لمصلحة المسلمين، ويرى في تقدمه خطرا على وجوده⁽⁵³⁾، ويتميز القطاع التقليدي بعلاقاته الضيقة مع الأسواق الخارجية ومحدوديته مع القطاع الاقتصادي الأوروبي .

وساهمت عوامل أخرى في إضعاف القطاع التقليدي أهمها:

- اعتماده على وسائل إنتاج تقليدية، وتركزه في مناطق فقيرة بعد هجرتهم من الساحل.

- فقدان السكان الأصليين لأجود أراضيهم في السهول التي أنتزعت منهم ومنحت للمعمرين في القطاع الأوروبي.

- نسبة سكانه المرتفعة.

- الخلل الذي أصاب بنية المجتمع الجزائري من جراء تطبيق القوانين الفرنسية دون مراعاة خصائصها وتضرر أكثر بعد تعرضه لعمليات النهب والحرق من جيوش الاستعمار، ومجاعة عام 1866 الرهيبة.

عانى القطاع التقليدي من عدة صعوبات تكمن في العلاقة بين الإنتاج والسوق لأن إنتاجه يقتصر على إعالة العاملين به أي أن الإنتاج فيه لم يكن منظما حسب العرض والطلب المساهم في تطور الإنتاج، وتراجعت المنتوجات التي تحدد أسعارها من طرف الحكومة الفرنسية أو لم تكن مطلوبة في الأسواق.

سنت فرنسا عدة قوانين لتشجيع الاستيطان كقانون حصر الأراضي وتحديد ملاكيها عام 1897 الذي يفرض على المالك الحصول على وثيقة تثبت الملكية الخاصة

مثلما هو معمول به في فرنسا، ولا يسمح بأن تباع أو يتنازل عن أراضي العرش إلا بعد إجراء تحقيق جزئي والحصول على شهادة الملكية. ولم يحاول الاستعمار إصلاح هذا القطاع الرفع من مستوى الفلاحين الجزائريين المادي والمعنوي بل تركهم يفتقدون للسدود والمحطات العصرية لإيواء الحيوانات والآبار لاستخدامها في فترات الجفاف.

انتهت مرحلة 1870-1918 بتقدم القطاع الأوروبي وازدهاره نتيجة المساعدات الممنوحة له، عكس وضعية القطاع التقليدي التي ظلت محل استغلال وإهمال وحصار عام من طرف القطاع الأوروبي والسلطات الفرنسية، ورغم أهميته في التشغيل والاستهلاك ومشاركته في الصادرات والضرائب⁽⁵⁴⁾، بقيت مردودية أراضيّه منخفضة بسبب نوعية تربها، الأقل جودة من أراضي مستثمرات المعمرين.

وجعلت الظروف الاقتصادية المتدهورة تصعب من تلبية احتياجات السكان الضرورية من المواد الاستهلاكية، كما لم يعد ممكنا الالتزام بحصص التموين الضعيفة والمخصصة لهم⁽⁵⁵⁾.

فالتجأ العديد من الأهالي الذين أنهكهم الجوع إلى التوسل والوقوف لفترة أطول في الطوابير لانتظار حصتهم من الصدقات التي قد توزعها البلدية عليهم، بينما البعض منهم يبحثون عن الفضلات في صناديق القمامة التي يرميها التجار⁽⁵⁶⁾ وأصبح الجوع يهدد الأهالي الذين لم يعودوا يتحصلون على ما يسد الرمق⁽⁵⁷⁾.

تتواجد المدينة ضمن محيط ذات ظروف مناخية مناسبة لتحقيق تنمية زراعية معتبرة، لكن وبفعل العوائق الطبيعية تمثل المساحة الصالحة للزراعة ذات الخصوبة العالية 32.48% من المساحة الكلية، في الوقت كان الجزء الأكبر من المدينة مشغولا بالجبال والهضاب ذات الانحدار الشديد فإن عملية توسيع المساحة الفلاحية غير ممكنة، كما تشكل الأحرش والغابات النسبة الغالبة على حدود المدينة.

إن الاستغلال الزراعي فرض على المستغلين الزراعيين الأوروبيين البحث على المياه التي تساعد على توسيع عمليات الاستصلاح الزراعي الحديث لذلك تم الاعتماد على

أحواض وادي الصفصاف والزمامنة التي تعتبر من أهم الشبكات المائية في تل الشمال القسنطيني⁽⁵⁸⁾.

ولم تترك المخططات الاستيطانية بالشرق الجزائري سوى المناطق الجبلية لبلاد القبائل والأوراس باعتبار أن الاستيطان تم تدعيمه من قبل النظام العسكري، لهذا وجد الأهالي أنفسهم تحت رحمة البؤس حسب أحد ضباط المكاتب العربية بالجزائر Lapasset، واستمر الكثير منهم في الهجرة نحو تونس⁽⁵⁹⁾. بعدها تراجعت الملكية الأوروبية مقابل الملكية الأهلية بين سنتي 1919-1936 بدائرة سكيكدة مثلث 7457 هكتار، بينما قدرت بدائرة بجاية 9916 هكتار، ودائرة قسنطينة 8333 هكتار في نفس الفترة⁽⁶⁰⁾.

سد زرادزة وتطور الاستغلال الزراعي في المنطقة:

يقع سد زرادزة في جنوب سكيكدة، بعيد عنها ب: 40 كلم، وب: 64 كلم من قسنطينة، و15 كلم من الحروش، تم إختيار هذا المشروع عام 1923، لإيجاد حل مياه الشرب لسكان المدينة، ومن أجل الاستغلال الفلاحي، بسهول وادي الصفصاف، يبلغ إرتفاعه 45 متر، وقدراته 34 مليون م³ حيث انطلقت الأشغال عام 1929، وانتهت بعد 10 سنوات، وأصبح عمليا عام 1939.

بعدها عانت سكيكدة من عجز متواصل في المياه، بحيث لم تكن المدينة ممولة بانتظام بالمياه، وتعاني من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، مع نمو سكاني متزايد، لهذا كان الاعتماد مقتصرًا على الأحواض والصهاريج الرومانية في المدينة التي يتم إزالة الأنقاض وتنظيم ورفع الركام لتسوية الأرض داخلها، وتجدد باستمرار

فسد زرادزة⁽⁶¹⁾ المنجز في الثلاثينات من القرن 20م، هو بمثابة ركيزة أساسية لتعديل وتنظيم جريان واد الصفصاف للحد من كوارث الفيضانات وبالتالي التحكم في المياه، كالفيضانات التي حدثت عام 1939، فمن خلال هذا السد أخذ الاستعمار الفرنسي على مستوى وادي الصفصاف وسهل سكيكدة أبعادا اقتصادية، وكذلك أبعادا اجتماعية

وسمح بتوفير المياه الصالحة للشرب، هذا إضافة إلى حفر الآبار التي تستعمل للشرب أو السقي خاصة في الحداثق ورمضان جمال.

الجدول⁽⁶²⁾ يوضح تطور منتج القمح الصلب عبر بلديات سكيكدة 1856-1950:

السنة / البلدية	1856	1950
الحروش	200 هكتار	2122 هكتار
قاسطون فيل (صالح بوالشعور)	90 هكتار	484 هكتار
سان شارل (رمضان جمال)	197 هكتار	1340 هكتار

ينتمي القطاع الأوروبي إلى النوع الرأسمالي الذي يستعمل طرقا ووسائل حديثة في الإنتاج، ويعتمد على السوق، وارتبط ظهور هذا القطاع في الجزائر بالوجود الاستعماري بها وهجرة الأوروبيين إليها للاستفادة من الأراضي والمساعدات حيث عملت على تشجيعهم لاستغلال الأراضي الزراعية بكل الوسائل، وذلك لتكوين قاعدة مادية وبشرية ثابتة ينطلق منها الاستعمار للتوسع في الجزائر⁽⁶³⁾ خاصة بعد عام 1851، حظي هذا القطاع بتأييد الإدارة الاستعمارية مع امتلاكه لوسائل الإنتاج الحديثة والمساعدات المالية والجمركية، كما وجد في الأسواق الصناعية الفرنسية طلبا متزايدا لمنتجاته الغذائية والأولية.

فقد ساهمت عدة عوامل في تقدم القطاع الأوروبي مثل المؤسسات المالية والتعاونيات المختلفة والشركات والنقابات الزراعية التي منحت خدمات كبيرة لهذا القطاع في الإنتاج والتسويق.

وكان للتعاونيات دور هام في تطوير الزراعات الموجهة إنتاجها للتسويق من خلال تقديم العتاد والإرشادات للمعمرين، ودافعت الغرف التجارية التي تمثل الأوساط التجارية والصناعية عن مصالحها.

وأصبحت منتوجات القطاع الأوروبي مطلوبة في الأسواق الخارجية بعد عام 1870، وتزايد الأراضي الخصبة التي تحصل عليها المعمرون في مرحلة تميزت بهدوء المقاومة الجزائرية وتأييد من طرف الإدارة في الجزائر، والحكومة الفرنسية في باريس⁽⁶⁴⁾.

فتمكن المعمرون من التحكم في أجود الأراضي المحيطة بوادي الصفصاف بمنطقة سكيكدة مستفيدين من الإجراءات الضامنة لاستغلالهم لتلك الأراضي الأمر الذي جعل المعمرين يغيرون النمط الزراعي الجزائري، باستغلال المحاصيل التجارية الموجهة للتصدير بدلا عن المحاصيل المعيشية، وعملوا على توسيع زراعتها مستغلين الظروف الطبيعية الملائمة والتسهيلات العقارية والمالية من طرف المحتلين مما أتاح فرصة تجارية هامة للمزارعين الفرنسيين من تعويض ما خسروه في فرنسا من جهة وتحقيق ثروات مالية معتبرة من تصديرهم للمنتوجات الفلاحية من جهة أخرى⁽⁶⁵⁾.

تعد زراعة الكروم من الزراعات الرئيسية التي أولتها السلطات الاستعمارية إهتماما متزايدا، حيث أصدرت فرنسا قانون 11 جانفي 1851 لتشجيع إنتاج الخمر الجزائرية وتصديره إلى فرنسا⁽⁶⁶⁾. بعدها قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة بإدخال زراعة الكروم وصناعة النبيذ، في إطار استغلال الفرنسيين الاقتصادي للجزائر وجاء هذا على حساب إنتاج القمح الذي هو الغذاء الأساسي للمجتمع الجزائري⁽⁶⁷⁾.

ويعتبر عام 1880 بمثابة منعطف حاسم في تاريخ انتشار الكروم في الجزائر، وكانت طفرة حقيقية نتيجة تطور المساحات المخصصة لهذه الزراعة، وكذلك سمح بتطور عدد المصانع المنتجة للخمر⁽⁶⁸⁾.

فقد رافق تطور إنتاج الخمر زيادة المساحة المخصصة لزراعة الكروم من 20 ألف هكتار عام 1878 لتصل إلى أكثر من 155 ألف هكتار عام 1914، وفي عام 1939 وصلت المساحة إلى أكثر من 411 ألف هكتار⁽⁶⁹⁾. بينما قدرت مساحة زراعة الكروم في إقليم قسنطينة 25 ألف هكتار⁽⁷⁰⁾ أما اشجار الزيتون المنتجة بدائرة سكيكدة قدرت أنتائجها 149885 هكتار عام 1931⁽⁷¹⁾.

يمنح وادي الصفصاف وسطا سهليا متجانسا، سهل المنفذ والإستخدام، يمكن اعتباره أهم منفذ يسمح بربط مرتفعات قسنطينة بسهل سكيكدة، ويتمتع هذا الوسط

الطبيعي بوجود نطاق مناخي شبه رطب تخضع منطقتة لميكانيزمات مناخ البحر المتوسط الذي ينعكس على النشاطات الاقتصادية للسكان⁽⁷²⁾.

وتتوضع أراضي مراكز وادي الصفصاف على أراضي ذات قيمة زراعية عالية، وإمكانات زراعية واسعة، تظهر بها زراعات الحبوب، وأشجار الزيتون خاصة بالحروش، والزراعات المسقية المتنوعة (خضر وفواكه وكروم)⁽⁷³⁾.

ويسمح المناخ الشبه الرطب بتنوع المحاصيل النباتية والزراعية (أشجار مثمرة، بقول جافة وزراعات صناعية).

وأعطى هذا المجال مهمتين: الاستيطان الأوروبي وبناء القرى الفلاحية والإنتاج الفلاحي والتصدير إلى فرنسا في إطار التكامل الاقتصادي، وتعد مراكز وادي الصفصاف من أهم المراكز الفلاحية الاستعمارية في الجزائر هدفها استصلاح واستغلال الأراضي الزراعية باعتبار أن قاعدة الاستعمار ذات طابع استيطاني، فالقرية مغروسة في وسط محيطها تراعى في اختيار موضعها شروط أساسية هي المسافة المتقاربة، المردودية، الأمن، الماء⁽⁷⁴⁾.

خاتمة:

ونستخلص بأن القطاع الزراعي الحديث ظل مهينا على معظم الأنشطة والاستثمارات والصادرات والمداخيل التي تستفيد منها أعداد قليلة من المزارعين الأوروبيين المحتكرين لزراعة الكروم والحوامض على الخصوص، بينما وجد أغلبية الفلاحين الجزائريين أنفسهم يعانون من انعدام الأراضي الصالحة للزراعة وقلة الدعم الفلاحي المخصص لهم وضعف مردودهم الإنتاجي وتعرضهم لخسائر مادية جعلتهم يتحولون إلى عمال أجراء في مزارع المعمرين أو في المناجم أو الموانئ أو ينتقلون للعمل بالمصانع بالمتروبول الفرنسي.

الإحالات والهوامش :

- 1 - عميرايي أمينة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار النهضة، الجزائر، 2004، ص.ص 66-67.
- 2 - حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موقف للنشر، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 81.
- 3 - مياي ابراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الخامس، 2001، ص.ص: 113- 114.
- 4 - Nouschi André, Enquête sur le niveau de vie des populations constantinoises, de la conquête jusqu'à 1919, Paris, 1961, P 190-238
- 5 - عميرايي أمينة، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، 2004، دار الهدى عين مليلة، ص.ص 36- 37.
- 6 - عباس فرحات، ليل الاستعمار، ثورة الجزائر المباركة، ANEP، الجزائر، 2005، ص 40.
- 7 - فركوس صالح، احتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة 1844 - 1871، ج 1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 2001، ص 160.
- 8 - - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص 168.
- 9 - Nouschi André, Enquête sur le niveau de vie des populations constantinois, op. cit. p.268.
- 10 - Féraud Charles, Histoire des villes de Province de Constantine, Philippeville, Jourdan, 1878, voir aussi ; Revue Africaine, 19^e Année, n° 114, novembre, 1875.
- 11 - Solal Edouard, Philippeville et sa région 1837-1870, édi. La maison des livres, Alger, 1957, p.136
- 12 - - عضو مجلس الشيوخ الفرنسي السيناتور. ف. باروت Barrot، له ملكية بقرية فالي Valée الاستيطانية (حمادي كرومة حاليا)
- 13 - لم يمكث نابليون الثالث إلا بضعة ساعات في المدينة، حيث كان سكان سكيكدة يتمنون من هذه الزيارة المطولة للجزائر أن تتغير لمصلحتهم آراء نابليون، وكان استقباليهم له حارا، وأقيمت له ثلاثة أفواس للنصر وجهت في شوارع سكيكدة، وتحدث نابليون الثالث مع السلطات المحلية عن تطور المدينة، بعد حضوره القديس بسكيكدة، انتقل إلى قسنطينة، رجع إليها، ركب الباخرة متوجها إلى عنابة، ليعود إلى فرنسا رفقة الدوق دوربان.
- 14 - Solal Edouard; Philippeville et sa région 1837-1870, Op. cit, p.139
- 15 - فركوس صالح، احتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة 1844 - 1871، المرجع السابق، ص 168.
- 16 - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، المرجع السابق، ص 169.
- 17 - رزافي عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية، S.N.E.D، الجزائر، 1976، ص 48.
- 18 - نوحي أندري وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي راج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص 420-419 Solal Edouard, Philippeville et sa région 1837-1870, Op. cit
- 19 - فركوس صالح، احتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة، المرجع السابق، ص 159.
- 20 - بوحوش عمار، بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص 166.
- 21 - شارل رويير أجيرون تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة وتحقيق عيسى عصفور، عويدات للنشر والطباعة، بيروت - باريس، 1992، ص 125.
- 22 - غليبيسي جوان، الجزائر الثائرة، تعريب خيرى حماد، ط 1، دار الطليعة، 1961، ص 20.
- 23 - Ageron Charles Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1973, collection que sais-Je? N°400, 5eme éd, PUF, paris, 1974, p. 45- 49- 53.
- 24 - وطبان عبد العزيز، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره: 1830 - 1985، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل بالجزائر، د.ت، ص.ص 28- 29.

- 25 - حركات محمد، شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر بين 1946 و 1962، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف قشي فاطمة الزهراء، جامعة منتوري قسنطينة، 2004 - 2005، ص 10.
- 26 - Léonard Roger, Industrialisation de l'Algérie, doc al, 1954, imprimeries officielles, Alger, p.101-107.
- 27 - تحكم المالطيون في تصدير المواشي من ميناء سكيكدة.
- 28 - حركات محمد، شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر بين 1946 و 1962، المرجع نفسه، ص 09 - 11 - 12.
- 29 - رزافي عبد الرحمن، تجارة الجزائر الخارجية، صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، S.N.E.D، ص 24 - 25، ص 26، 28.
- 30 - De Peyrhimoff, Enquête sur les résultats de la colonisation officielle 1871-1895, T1, Alger, 1905, p.31.
- 31 - Julien Charles André, Histoire de l'Algérie contemporaine 1827-1871, PUF, paris, 1964, p.380.
- 32- Gerard Jules, L'Afrique du nord, 2^{ème} Ed, dentu éditeur, paris, 1861, p.91.
- 33 - De Peyrhimoff, Enquête sur les résultats de la colonisation officielle, op cit, p.35-91.
- 34 - سان سيمون أحد مؤسسي الاشتراكية العصرية، عاش من 1860 إلى 1825، الذي كان يجيد أن تسند الحكومة للمهندسين والصناعيين، لعب تلاميذه السانسيونيون دورا مهما في تاريخ مصر والجزائر وأمريكا بتشجيعهم للأعمال التجهيزية الكبرى. أنظر: عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ج3، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1999، ص 129.
- 35 - عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 - 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 24.
- 36 - جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 - 1959، ط1، دار المعرفة 1959، ص 102.
- 37 - بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، المرجع السابق، ص 199.
- 38 - Ouvrage déjà cité (solal édouard)
- 39 - شبكة المراكز في وادي الصفصاف، فوارق النمو وتنوع وتكامل في الوظائف، رسالة ماجستير في الجغرافية الحضرية، جامعة منتوري قسنطينة، دت، ص 58 - 59.
- 40 - سعيدوني ناصر الدين، الجزائر، منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2000، المرجع السابق، ص 35.
- 41 - بورغدة رمضان، الجزائريون والعدالة الاستعمارية في عمالة قسنطينة في القرن 19م، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 1999، ص 23.
- 42 - Nouschi André, Enquête sur le niveau de la vie du population rurale constantinoise, op cit, p ; 21 et voir aussi ; Prenant, Nouschi, Lacoste : Algérie : passé et présent.- Paris, Éditions sociales, 1960.
- 43 - تراون جان فرنسوا، المغرب العربي، الإنسان والمجال، تعريب علي التومي وآخرون، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 502 - 504.
504. للتوسع ينظر:
- Cote, M. : L'Algérie.- Paris, Editions Armand Colin, 1996.
- 44 - العمري الطاهر، دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار 1830 - 1900، بحث ماجستير في التاريخ، إشراف أحمد صاري، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2002، ص 187.
- 45 - سعيدوني ناصر الدين، سعيدوني ناصر الدين، الجزائر، منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 34.
- 46 - قنن جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 25.
- 47 - بولعيايز بشر جمال، السياسة الفرنسية بالشرق الجزائري 1939-1900، رسالة الماجستير، الإسكندرية، 1993، ص 340 - 341.
- 48 - الأشراف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 15.

- 49 - الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، نفس المرجع، ص. 16.
- 50 - قنن جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص. 36.
- 51 - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة، المرجع السابق، ص. 186.
- 52 - قنن جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص. 24.
- 53 - Beethaut P, Les Caractéristiques de L'économie rurale nord africaine, Casablanca ; imp. réunies, 1931, P.9.
- 54 - رزاق عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص. 26 - 27 - 28.
- 55 - Boalem; Histoire générale de l'Afrique, Unesco, paris, néo; 1987, p; 472.
- 56 - بن حسين كريمة، الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى سنة 1945، الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف حماد حسين، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، ص. 277.
- 57 - سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص. 40.
- 58 - نشأ واد الصفصاف فوق انحدارات جبل الوحش في جنوب السلسلة النوميديّة والتقاء كل واد الخماخم وبوعجاب، مرورا بزردارة ثم ينحرف متخذاً اتجاه جنوب شرق - شمال غرب حتى يصل إلى منخفض رمضان جمال أين يخلق سلسلة من التلجرات في وسط الرسوبات لكون المنطقة سهلية ذات تكوينات رملية وغرينية، ليغير اتجاهه نحو الشمال الشرقي ثم نحو الشمال، ليصب حمولته في البحر شرق مدينة سكيكدة بنحو 2 كلم، ويبلغ طوله 100 كلم ينظر:
- بوشامة ليديا، شبكة المراكز في وادي الصفصاف بولاية سكيكدة، فوارق النمو وتنوع وتكامل في الوظائف، رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري، 2002، ص. 28.
- 59 - فركوس صالح، احتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة، المرجع السابق، ص. 128.
- 60 - Meulemen johan hendrik; Le constantinois entre les deux guerres mondiales, l'évolution économique et sociale de la population rurale, 1984, p.313.
- 61 - Hubert Groud, l'histoire du barrage des zardezas, Conférence 15 Juin 2002, Cercle Algerianiste, Free, Fr
- 62 - بوشامة ليديا، شبكة المراكز في وادي الصفصاف، فوارق النمو وتنوع وتكامل في الوظائف، المرجع السابق، ص. 62.
- 63 - Ageron Charles Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine, op cit, p.22.
- 64 - رزاق عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص. 24.
- 65 - حركات محمد، شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر بين 1946 و 1962، المرجع السابق، ص. 9 - 10.
- 66 - حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر، ط 1، مطبعة الإنشاء، دمشق، سوريا، 1968، ص. 188.
- 67 - جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 - 1959، المرجع السابق، ص. 216.
- 68 - Carlonal Jules, L'Algérie Et Ses Produits, Imprimeur Libraire Éditeur, Alger, 1922, P.177.
- 69 - قداش محفوظ، صاري الجيلالي، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900 - 1954، ترجمة بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص. 171.
- 70 - حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر، طبيعية - بشرية - اقتصادية، المرجع السابق، ص. 142.
- 71 - Meulemen johan hendrik; Le constantinois entre les deux guerres mondiales, op cit, p.311.
- 72 - بوشامة ليديا، شبكة المراكز في وادي الصفصاف، المرجع السابق، ص. 9 - 11 - 19.
- 73 - بوشامة ليديا، شبكة المراكز في وادي الصفصاف، نفسه، ص. 33.
- Marre Alain, étude géo morphologique des vallées des oueds guebli et safsaf dans le tell nord constantinois, thèse 3^{ème} cycle, Aix Marseille 2, 1983, p.47.
- 74 - بوشامة ليديا، شبكة المراكز في مراكز وادي الصفصاف، المرجع نفسه، ص. 27 - 47.